تقييم أداء الإنجاز التنموي لأهداف التنمية المستدامة في العراق ... آفاق واعدة

Evaluating the performance of the developmental achievement of the sustainable development goals in Iraq... Promising prospects

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 28-10-2021
- تاريخ ارسال: 08- 11- 2021 التعديلات
- تاريخ قبول: 15- 11- 2021 النشر

الباحثة: اسماء عباس علوان
الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد
بغداد , العراق
Asmaa Abbas Alwan
College of Administration and Economics / Al-Mustansiriya University, Baghdad,Iraq
asmaa.m.albadr@gmail.com

أ.د وفاء جعفر المهداوي
الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد
بغداد , العراق
Prof. Dr. Wafa Jaafar AlMahdawi
College of Administration and Economics / Al-Mustansiriya University, Baghdad,Iraq
waffaj57@yahoo.com

المستخلص
تناول البحث أداء الإنجاز التنموي في العراق تعبيراً عن رؤية معاصرة للتنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 , حيث تركزت الأهداف الاساسية للبحث على حقائق جوهرية نسعى من خلالها كشف وتحديد مضامين التنمية المستدامة، وصولاً إلى اعتماد الآليات الملائمة لواقع العراق للتعامل والتفاعل معهُ وتحديد الرؤى المستقبلية لتفعيلها، مع التركيز على أهمية الرافعات الوطنية للتعامل مع الأزمات, وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التنمية المستدامة فرصة تاريخية للعراق لاختزال وتجاوز الأزمات (الاقتصادية – والصحية – والسياسية) لو تم اعتمدها وتحقيق اهدافها, وأوصى البحث بضرورة تأسيس ثقافة المشهد التنموي من خلال رافعات وطنية مقترحة انطلاقاً من القناعات المتشكلة عبر دراسات وحوارات للأداء التنموي العراقي، بات من الضروري رسم صورة التدخلات التي يمكن للحكومة العراقية والجهات الفاعلة غير الحكومية والخارجية القيام بها من أجل تحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها عبر تقديم أفضل الخدمات الصحية والحدّ من الفساد وتعزيز الأمن الإنساني.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة العراق الأزمات

Abstract
The research dealt with the performance of developmental achievement in Iraq as an expression of a contemporary vision of sustainable development through the implementation of the 2030 sustainable development plan. future visions to activate it, with a focus on the importance of national levers to deal with crises, With a focus on the importance of national levers to deal with crises, and the research stems from the hypothesis that sustainable development is a historic opportunity for Iraq to reduce and overcome crisis (economic - health - and political) if they are adopted and achieve its goals. From the convictions formed through studies and dialogues of the Iraqi development performance, It has become necessary to draw a picture of the interventions that the Iraqi government, non-governmental and external actors can undertake to improve the quality and sustainability of quality of life through better provision of health services, reduce corruption and enhance human security.

Keywords: sustainable development Iraq crisis

المقدمة
يتزايد الاعتراف بدور التنمية المستدامة في العراق من خلال تكامل أبعادها الاقتصاديةٌ والاجتماعيةٌ والبيئيةٌ وتتفاعل حزمة الأبعاد هذه في منظومة من العلاقات التي تحقق بالنتيجّة أهداف التنمية المستدامة, إلا أن حزمة الأبعاد المتنوعة هذه تهتز وترتبك متأثرةً بمجموعة من العوامل من بينُها الأزمات العالمية (الاقتصادية – والصحية – والسياسية), وان الاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن اقتصاديات العالم التي تأثرت جميعها بهذه الأزمات، خاصة إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي, مما جُعل تحقيقٌ المسارات التنمويةٌ والوصول إليهُا أمراً عسيرٌ.

أهمية البحث

1- رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.
2- معرفة مواطن الضعف ونقاط القوة من خلال رصد المؤشرات.
3- تبرز أهمية البحث من خلال تقديم مجموعة من الرافعات الوطنية التي تساعد صانعي القرار للتعامل مع الأزمات.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الصعوبات المؤسسية التمويلية والفنية التي قد تواجه تنفيذ الرافعات الوطنية المقترحة التي تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في العراق، وتعزيز الممكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية.

فرضية البحث

إن التنمية المستدامة تمثل فرصة تاريخية للعراق لاختزال وتجاوز الأزمات (الاقتصادية – والصحية – والسياسية) والتحوّل إلى بلد تنموي مستدام.

هدف البحث

يهدف البحث إلى كشف وتحديد مضامين التنمية المستدامة، وصولاً إلى اعتماد الآليات الملائمة لواقع العراق للتعامل والتفاعل معهُ وتحديد الرؤى المستقبلية لتفعيلها ، مع التركيز على أهمية الرافعات الوطنية للتعامل مع الأزمات (الاقتصادية – والصحية – والسياسية) .

الحدود الزمانية والمكانية

تنحصر الحدود المكانية للبحث في تحليل أداء الإنجاز التنموي في العراق, كما تنحصر الحدود الزمانية للبحث في تغطية الفترة (2019 – 2020).

منهج البحث

اعتمدت الباحثة الطريقة الاستقرائية لتحليل أداء الإنجاز التنموي في العراق، وتطبيق هذه المنهجية لتحليل المؤهلات العراقية، وصولاً الى نتائج تتحدد من خلالها مقترحات الرافعات الوطنية.

المحور الأول:- تقييم المسار الوطني في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في العراق

اولا:- التقييم الوطني في أهداف التنمية المستدامة في العراق (2019 – 2020)

حقق العراق خلال المدة 2019 – 2020 تقدما متواضعا في مؤشرات التقدم بأهداف التنمية المستدامة, إذ حقق العراق خلال عام 2019 مؤشر بلغ 60,8 وجاء في المرتبة 117 من أصل 166 دولة, بمؤشر بلغ 63,1 عام 2020 محافظاً على ادائه فوق المتوسط كما في الجدول أدناه, وهذا الامر يرجع الى المشاكل التي مازال العراق يقع في دائرة التحدي بها مثل الفقر والبطالة"وزارة التخطيط, 2020, صفحات متعددة".

الجدول(1) مسار التقدم في أهداف التنمية المستدامة للعراق (2019 – 2020)

السنة	مؤشر التقدم	الرتبة بين الدول	عدد الدول
2019	60.8	117	162
2020	63.1	113	166

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثاني , 2021, ص42

ونلحظ من خلال الجدول أن العراق قد حقق درجات انجاز متفاوتة بين مؤشرات الأهداف 17 في السنوات 2019 – 2020 ويمكن تحديد رتب انجاز الاهداف في العراق من خلال الآتي "وزارة التخطيط, 2021, ص 41":-

1- بحسب تقرير مؤشرات ولوحات المتابعة 2019 ظهر ان العراق قد واجه تحديات ملموسة على مستوى الهدف الاول نتيجة ارتفاع معدلات البطالة التراكمية وكذلك تراكم المشكلات والأمراض الاجتماعية" وزارة التخطيط، 2019 ", وبقية الأهداف مازالت تعاني من وجود تحديات كبيرة وملموسة على نطاق مؤشراتها عدا الهدف 10 الأمر الذي لا يمكن إرجاعه إلى المشكلات الإقليمية والاجتماعية والأمنية والسياسية التي مازالت قائمة والتي شكلت حجر عثرة أمام مسار تحقيق الأهداف او التقدم في المؤشرات" , Sachs 2019 , 238".
2- بين تقرير مؤشرات ولوحات المتابعة 2020 ان العراق يواجه تحديات رئيسية في تسعة أهداف وهي (2 – 3 – 5 – 8 – 9 – 10 – 14 – 15 – 16), وتحديات كبيرة في ثلاثة أهداف وهي (4 – 6 – 11), فيما لا تزال التحديات قائمة في خمسة أهداف هي (1 – 7 – 12 – 13 – 17)" تقرير لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ،2020 ".

ثانيا:- التقييم المحلي وفقا لأدلة والمثابرة والإنجاز التنموي

تتم المقارنة هنا على أساس القيمة الرتبية التي تحققت في أداء كل محافظة بحسب المؤشرات المتاحة وفيها, وتتم على أساس الإنجاز المقارن مع المحافظات الأخرى, وقد تم تحويل الرتب المتحققة لكل محافظة في كل هدف إلى قيمة رقمية تحتسب على أساس (1 – 18), وعليه فالمحافظة الأولى تأخذ قيمة 1\ 1= 1 بوصفها قيمة رقمية للرتبة التي حققتها في المؤشر, ومن خلال أخذ المتوسط الحسابي لمجموع المؤشرات في كل هدف نحصل على دليل كل هدف, ويحتسب الدليل العام متوسط مجموع الاهداف, وكلما اقتربت القيمة من الواحد تعني انجازاً أفضل للمحافظة, وقد تم تصميم هذا دليل المثابرة التنموي ليؤشر استدامة سعي المحافظات في تحقيق الإنجاز التنموي, ويبين الجدول التالي خلاصة انجاز المحافظات في أهداف التنمية المستدامة بحسب المحافظة وقيمة الأهداف المنجزة.

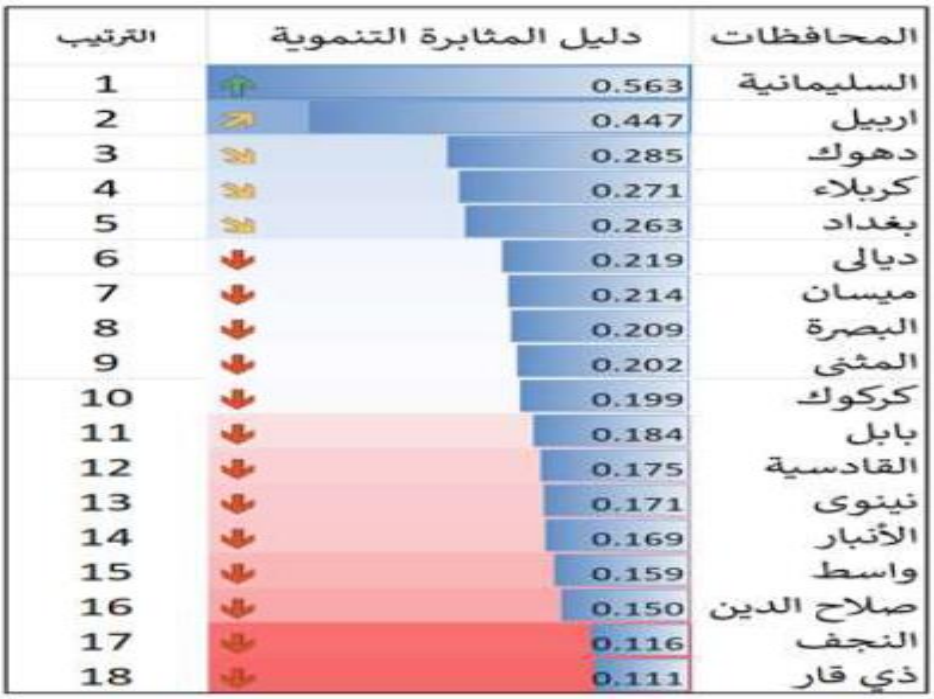

المحافظات	دليل المثابرة التنموية	الترتيب
السليمانية	0.563	1
اربيل	0.447	2
دهوك	0.285	3
كربلاء	0.271	4
بغداد	0.263	5
ديالى	0.219	6
ميسان	0.214	7
البصرة	0.209	8
المثنى	0.202	9
كركوك	0.199	10
بابل	0.184	11
القادسية	0.175	12
نينوى	0.171	13
الأنبار	0.169	14
واسط	0.159	15
صلاح الدين	0.150	16
النجف	0.116	17
ذي قار	0.111	18

الشكل(1) دليل المثابرة التنموية لمحافظات العراق

المصدر:- جمهورية العراق , وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثاني , 2021, ص95

وبذلك نلحظ وبحسب دليل المثابرة التنموية المحلي بأن أي من المحافظات لم تنجح في تحقيق مجموعة من أهداف وهي (1- 2- 5- 8- 9- 16), وإن بعض محافظات الإقليم قريبة من إنجاز الهدف الأول فيما نجد 10 محافظات على المسار التنموي والمتبقية بعيدة عن الإنجاز وكالاتي" وزارة التخطيط , المصدر السابق, ص 94":-

1- حققت محافظات اقليم كردستان (السليمانية واربيل ودهوك) المراتب الثلاثة الأولى
2- احتلت كربلاء المرتبة الرابعة تليها بغداد, وهذا الأمر يؤشر حجم الجهود التي تبذلها كل محافظة في تحقيق الأهداف معبرا عنها بالرتبة المتحققة بالإنجاز.
3- جاءت محافظة ذي قار بالمرتبة الأخيرة, تسبقها محافظة النجف, ويعزى سبب ذلك أن كلاهما قد شهدا خلال مدة انطلاق عملية التنمية المستدامة ارتفاع وتائر الاحتجاجات في هاتين المحافظتين احتجاجا على تدني الأداء التنموي, وزيادة الوعي الشعبي للنهوض بواقع المحافظات.

ونستنتج مما سبق ان الاداء في التنمية المستدامة المحلية متوسطا معبرا عنه بقيمة متوسط دليل الانجاز ان المحافظات باستثناء الأقاليم والعاصمة جاء إنجازها التنموي متقاربا, على الرغم من تباين الظروف التي مرت بها, حيث وقوع 13 محافظة (استثناء كربلاء وبغداد) تحت الوسط الحسابي للدليل عن التقاعس في تحقيق الإنجاز التنموي, مع وجود تباين في إنجاز الأهداف إذ تبلغ أعلى نسب الانجاز في الهدف 8 وادناها في الهدف 2 وهذا التباين يمكن ان يعزى الى تأثير نوعية المؤشرات (معدل النشاط الاقتصادي – معدلات البطالة – عمالة الأطفال).

المحور الثاني:- تقييم أداء ركائز التنمية المستدامة في العراق عام 2020

أن أهمية التنمية المستدامة تكمن في مختلف مجالات الحياة, من خلال توفير البنية التحتية والكوادر المؤهلة، ويتم قياس الإنجاز المتحقق في ركائز الأهداف بالاعتماد على المؤشرات المتاحة وطنيا، ومقارنة الانجاز بالمعيار العالمي أو المتوسط الوطني إذا كان الهدف العالمي متحققا, وعليه فإن هذا الدليل يقيس الانجاز المتحقق بالمقارنة مع المؤشرات الدولية المتوافرة، وقد اعتمدت عملية القياس على مقارنة قرب الهدف أو ابتعاده عن المعيار العالمي وتتراوح قيمة الإنجاز بين(0 – 1) وكلما اقتربت القيمة من الواحد تعني انجاز افضل, ويحتسب كل دليل فرعي بأخذ متوسط الإنجاز المتحقق في مجموع المؤشرات, وبذلك يمكننا تقييم أداء ركائز التنمية المستدامة في العراق والذي هو محصلة من متوسط المؤشرات الرئيسية، والتي تصل إلى 35.7٪ ، نتيجة الانخفاض الواضح في مؤشراتها الفرعية, مع وجود تباين في انجاز الركائز إذ تبلغ اعلى نسب الانجاز في ركيزة السلام وأدناه في ركيزة الكوكب, وهذا التباين يعزى الى تأثير نوعية المؤشرات التي اعتمدت في القياس, وبذلك قد عطلت الجائحة جهود التنمية وألغت بعض التقدم في ركائز التنمية المستدامة المحرزة، وبناءً على ذلك نتوصل الى جدولة ركائز الإنجاز التنموي في العراق، كما هو موضح وعلى النحو الآتي" وزارة التخطيط، 2020 ":-

الجدول (2) مؤشر الإنجاز التنموي في العراق لعام2020

الركائز	الأهداف والمؤشرات	قيمة المؤشر	قيمة الهدف
	نسبة الفقر دون خط الفقر الوطني	**31.7**	
	تغطية التحويلات الاجتماعية أو أية مستحقات	**3.4**	
	القضاء على الفقر		**33.1**
	مستوى التقزم	**12.3**	
	زيادة الوزن	**6.1**	
	مستوى الهزل	**3.0**	
	القضاء على الجوع		**7.13**
	الوفيات النفاسية	**31.5**	
	وجود كادر مؤهل أثناء الولادة	**90.1**	
	وفيات الأطفال دون الخامسة	**24.3**	
	وفيات المواليد حديثي الولادة	**14**	
	النساء اللاتي يستخدمن وسائل حديثة لتنظيم الاسرة	**53.8**	
	الصحة الجيدة والرفاه		**46.0**
	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي	**90**	
	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم المتوسط	**58**	
	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الاعدادي	**32**	
	نسبة المشاركة بالتعليم المنظم قبل سنة من الالتحاق بالمدرسة	**32.0**	
	مشاركة الشباب في التعليم الرسمي وغير الرسمي	**39**	
	مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**54**	
	التعليم الجيد		**50.8**
ركيزة الناس			**34.26**
العمل اللائق والنمو الاقتصادي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	**1.8**	
	معدل البطالة	**13.8**	
	عمالة الأطفال	**7.3**	
ركيزة الازدهار			**7.63**
التصدي لتغير المناخ وآثاره	انبعاثات الغازات الدفيئة	**1685**	
ركيزة الكوكب			**1.685**
السلام والعدل والمؤسسات القوية	عدد ضحايا القتل العمد	**9.9**	
	الموقوفون غير المحكوم عليهم	**3.1**	
	الامان ليلاً	**60.4**	
	تسجيل المواليد	**98.8**	
	الاتجار بالبشر	**80**	
ركيزة السلام			**50.4**
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	الإيرادات الحكومية	**40.2**	
	الضرائب المحلية	**3.0**	
	استخدام الانترنت	**44.3**	
ركيزة الشراكة			**29.2**
	مستوى الإنجاز التنموي في العراق		**24.635**

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر:-1- جمهورية العراق, وزارة التخطيط , التقرير الطوعي الثاني , 2021, صفحات متعددة.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020.

ويبين الجدول أعلاه خلاصة انجاز العراق في ركائز التنمية المستدامة بحسب الهدف المنجز ونلحظ من خلال المؤشرات أعلاه قد حقق العراق درجات إنجاز متفاوتة في مؤشرات الأهداف التنموية في سنة 2020, حيث تبين من خلال المؤشرات أعلاه أن العراق يواجه تحديات رئيسة في ثلاث أهداف وهي : 2 و 3 و 8 وتحديات كبيرة في الهدف الرابع ,

فيما لا تزال التحديات قائمة في خمسة أهداف وهي : 1و13و17, ويتضح من خلال المؤشرات انفة الذكر ان انجاز العراق في أداء ركائز التنمية المستدامة منخفضاً معبرا عنه بقيمة دليل الإنجاز البالغة 24.635% وإن هذا الضعف في الإنجاز التنموي بحاجة الى وقفة مراجعة لتفسيره ومواجهة تحدياته, ولعل حزمة التحديات النابعة من عدم الاستقرار السياسي والضغوطات المالية التي لامست نسب انجاز ركائز التنمية المستدامة 2015 – 2030 في مجالات تشكل مرتكز أوضاع الناس كالحد من الفقر وتقديم خدمات الصحة والتعليم والبيئة ساهمت في تراجع نسب الانجاز وعدم المضي قدما نحو تحقيقها, وقد خلفت الأزمة المركبة أوضاعا وأزمات متواصلة شكلت تحديا صعبا لأغلبية الناس، نتيجة التأثيرات التي رافقتها, حيث يواجهون الأفراد عددًا من التحديات التي شكلت تحديًا دائمًا لاقتصاداتهم.

المحور الثالث -:المسارات التنموية المستهدفة ... خطط واعدة

تعتبر خطة الاستجابة الانسانية لعام 2020 في العراق دعوة صريحة إلى المزيد من التخطيط والاستعداد المتكاملين بين الشركاء الدوليين, مع الأخذ بالاعتبار أن التحديات المتعددة التي تواجهها الدولة، تدفع الخطة لإعطاء الأولوية للوقاية والاستعداد والاستجابات الفورية التي تقودها الحكومة للحالات الإنسانية، كما يعتبر هذا تطوراً واعداً لكونه الأكثر ترابطا بالتعامل مع الديناميات التي تربط وتفاقم أوجه الضعف المرتبطة بالكوارث والأمراض والنزاعات.

أولا:- منهج الرافعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

كشف الواقع جملة من التحديات حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق وضعف مؤشراته مما يستلزم تبني رافعات وطنية من شأنها أن تساهم في تعزيز قدرات العراق ويعظم مشاركته الإقليمية والدولية بما يجعله شريكا فاعلا و مقتدرا ومنجزا, ومن اجل الوصول الى هذه الغاية سنبني رافعات وطنية لها أهداف وسياسات ومبادئ لتمكين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق, وأن الرافعات المقترحة استندت إلى أحكام الدستور العراقي وبرامج ومناهج التنمية المستدامة المعتمدة وطنيا, التي تدعو جميعها إلى مواكبة التطورات العالمية.

ثانيا : الدستور العراقي لعام 2005

سعى الدستور العراقي الى تعزيز كرامة المواطن العراقي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لهم ويواكب الدول العالمية من خلال المواد التالية "مجلس النواب , 2011 , صفحات متعددة "-:

- المادة (7) ثانيا : تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه بهدف تحقيق ركيزة السلام .
- المادة (8) : يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية بهدف تحقيق ركيزة الشراكة والتعاون الدولي.
- المادة (16) : تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
- المادة (25) : تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته .
- المادة (29)

أولا(ب) : تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

ثالثاً : يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره كافة، وتتخذ الدولة الإجراء الكفيل بحمايتهم .

- المادة (30)

اولا : تكفل الدولة للفرد وللاسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الاساسية للعيش في حياةٍ حرة كريمةٍ، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً : تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون .

- المادة (32) : ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون .
- المادة (33) :

أولاً : لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة .

ثانياً : تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما .

- المادة (34) :

أولاً : التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية .

ثانيا : التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله .

ثالثاً : تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ .

ثالثا:- المبادئ التوجيهية للرافعات

إن المبادئ الكفيلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والآليات اللازمة لذلك، خاصة وأن مفهوم التنمية المستدامة رغم استقراره النسبي كمصطلح إلا أن ما يتضمنه من أهداف يمكن أن يتغير من جيل الى آخر و حسب الحاجيات والمتطلبات العالمية، فبالإشارة إلى التحديات المتشابكة في برنامج العمل على تحقيق التنمية المستدامة حتى نهاية 2030 تتضمن أهدافها خمس مبادئ أساسية ألا وهي:

1- تعزيز الدمج الاجتماعي.
2- دعم النمو والوظائف والحد من الفقر
3- الانخراط في إجراءات لمواجهة التغيير المناخي

4- تعزيز الحوكمة والتصدي للفساد
5- العمل على تعزيز الشركات لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

رابعا: رؤية منهج الرافعات

أن الأسس التي يجب أن تقوم عليها الرؤية للانطلاق في تعزيز دور وتضافر الجهود لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق ودفعه نحو مستقبل تنموي مستدام وشامل وآمن لجميع الأفراد, بما يسمح لهم الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة الآن ومستقبلا.

خامسا : رافعات مقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق

فقد كشف الواقع جملة من التحديات حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضعف مؤشراته مما يستلزم تبني رافعات من شأنها أن تساهم في تعزيز هدف رؤية العراق 2030, وقدراته التنموية ويعظم مشاركته الإقليمية والدولية بما يجعله شريكا فاعلا و مقتدرا ومنجزا, ومن اجل الوصول الى هذه الغاية نقترح ثلاث محركات تعد عناصر قوة وتغيير باتجاه الحد من أزمات العراق وتعمل على حفز النمو وتحقيق التنمية المستدامة مما يتطلب توطينها في السياسة التنموية للمرحلة القادمة, وفي ما يلي بعض الاهداف لاستجابة تحقيق اهداف التنمية المستدامة:-

اولا:- رافعة إدارة المخاطر والأزمات بالمعرفة

لا أحد يشك في أننا نعيش اليوم في خضم تحولات كونية تصبح فيها التنمية غير المستدامة وغير المتكافئة مصدراً لخلق التهديدات والمخاطر المعقدة والتمييزية، مع تفاقم الموجود منها. وبالمثل، لا يمكن النظر في استدامة التنمية أو مرونتها ما لم يؤخذ في الحسبان التهديدات المتعددة والمخاطر المرتبطة بها, وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن جميع الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 2030 في العراق بحاجة إلى إحاطة شاملة بالأطر العالمية الأخرى، مثل إطار سينداي، الذي يدعو إلى أن تكون التنمية واعية بالمخاطر المرتبطة بالتهديدات المتعددة من أجل بناء الصمود والمنعة, ومن حيث الجوهر، فإن التنمية ابتداءً من إعمار البنية التحتية الى البرامج الصحية للمجتمع وصولاً إلى التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للحكومة-لابد ان يأخذ بنظر الاعتبار المخاطر المعقدة والمتناوبة قصيرة الأجل والطويلة، وأن أي إجراءات لتقليل هذه المخاطر وتجنب تداعياتها يتم عبر دمجها في مستويات متعددة من السياسات التخطيطية والتنفيذية, وان مجرد تحليل وفهم التهديدات والمخاطر المتعددة والفرص المعقدة من خلال الرصد والتقييمات، لن تؤدي إلى تطوير وعي بالمخاطر المحدقة, إذ أن الوعي فيها يتطلب أن تكون عملية صنع قرار التنمية قائمًا على دمج الإحاطة والوعي بالمخاطر بالآفاق المعرفية والإجراءات العملية لمعالجة المخاطر واستثمار الفرص في خطط التنمية المستدامة والسياسات والبرامج وتأكيد مرونة الإجراءات لضمان استدامتها كما في الشكل الاتي:-

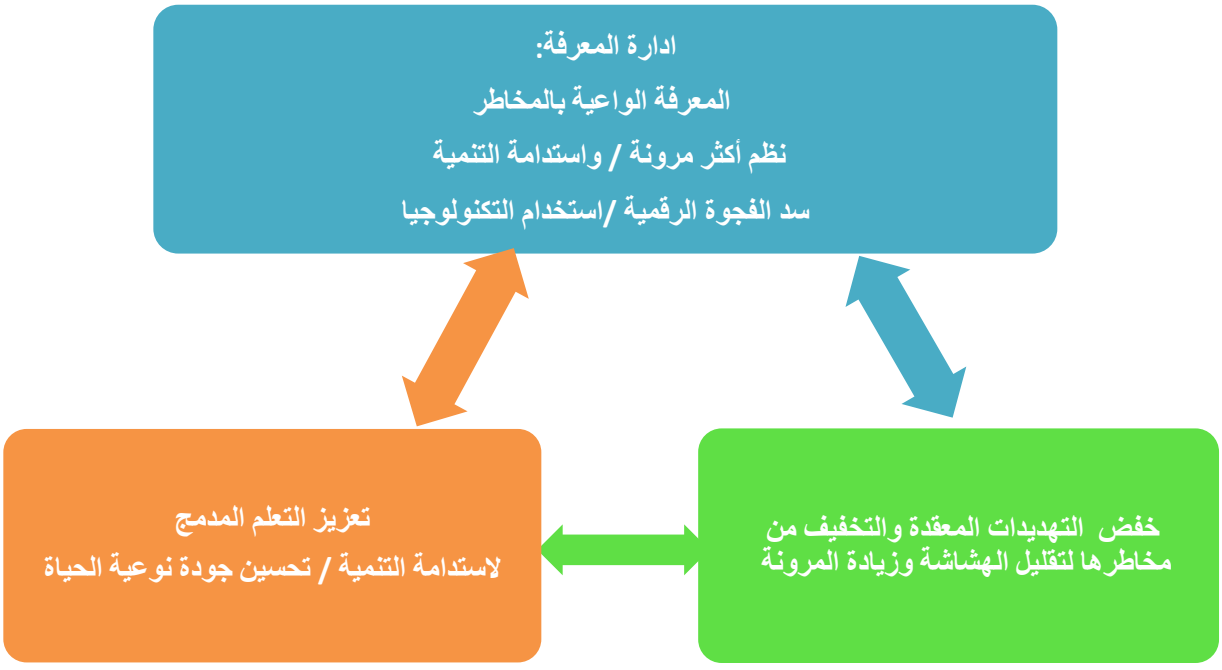

الشكل(2) يوضح إدارة المخاطر والأزمات بالمعرفة
المصدر من إعداد الباحثة

و للمضي قدما نحتاج إلى الخطوات التالية:

1- بناء ثقافة الحوكمة الواعية بالمخاطر المهددة للتنمية, أي يجب خلق ثقافة مجتمعية واعية بالمخاطر المهددة للتنمية. وعلى مجتمع التنمية ايضاً العمل مع الحكومات لتعميق التماسك بين الدول وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر والإبلاغ عن الإجراءات والعمليات والسياقات والمؤسسات الجهات الفاعلة في التنمية، والحد من

مخاطر الكوارث، وإدارة الصراع على المستويات الوطنية والمحلية.

2- لابد من الاستثمار بالمعرفة ومستقبل التعلم في سياق عملية التعافي وإعادة البناء مع تعزيز القدرة على الصمود في أجواء ملبدة ومضطربة، وينبغي أن تكفل إقامة نظم تعليم أكثر مرونة، وانصافاً وشمولاً للجميع، لتقليل الهشاشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين جودة نوعية الحياة.

3- الإقرار بالترابط بين التهديدات العالمية المعقدة مثل الجريمة المنظمة والإرهاب والأوبئة، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والجرائم الإلكترونية، والأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية والمخاطر المعقدة والفرص التي يقدمونها على المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى العالمي.

4- الاعتراف صراحة بأن التنمية غير المستدامة ستؤدي حتماً الى خلق الهشاشة و تعاظم المخاطر.

5- درء المخاطر واستثمار الفرص والتخفيف من التداعيات المعقدة المرتبطة بها بإحاطة معرفية مدروسة لتعزيز الاستدامة وتطوير مرن يمنع المخاطر الجديدة ويقلل الموجودة.

6- بناء الثقة بالسلطات الرئيسة الثلاث, وهو مسار يعتمد على تحسن الأمن والحوكمة، والحدّ من الفساد وتقليص الحواجز التي تعيق الاستثمار، لا سيما الظروف المتاحة أمام الاستثمارات الأجنبية. ازدياد الاستثمارات يساهم في نمو الاقتصاد من خلال تعزيز فرص العمل ورفع الأجور. في المقابل، يتطلب مسار النهوض جسم إداري رشيق يحد من مستويات التوظيف المرتفعة، وهو ما يجعل العراق أكثر قدرة على الصمود والمنعة. ولا شكّ أن الوقت حان كي تشرع الحكومة العراقية، بمساعدة من شركائها الدوليين، بحشد الموارد والطاقات في إطار صفقة كبرى تمهد الطريق أمام مساءلة أفضل وحوكمة أكثر فعالية.

7- دعم مجالس التخطيط وإعادة الإعمار المركزية, للمشاريع الكبرى (كمشروع الفاو.....)، وفي حال حققت نجاحًا، يمكن لهذه المجالس الحدّ من الفساد وعدم الكفاءة، والمساعدة أيضًا على بناء الثقة بالحكومة. كما بإمكانها الإسهام في التخفيف من أزمة الموازنة العراقية. ويجب أن تمنح هذه المجالس الأولوية للشفافية، وتطور برامج تدقيق للوكالات الحكومية. وعليها أيضا منح الأولوية لإصلاح نظام توزيع المواد الغذائية، والشروع في تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى كمشروع الفاو، وربط السكك الحديد والخطوط الاستراتيجية السريعة لما تحمله من أهداف تعزز فرص الاندماج الوطني وتنوع الاقتصاد.

8- يعد قرار إنشاء أنظمة الرصد والتقييم من بواكير خطوات التنمية لفهم التحديات ومخاطر الهشاشة والوهن، والقدرة والتهديد والمخاطر التي يتطلب قياسها. هذه المقاييس، من بين معايير أخرى، تشكل الأساس الذي يتم بواسطته رسم خيارات التنمية أو السياسات والبرامج التي يتم تقييم أدائها لخفض المخاطر وتعظيم الفوائد والتنبيه من . ويسمح نظام الرصد والتقييم أيضًا بمراقبة الظروف المتغيرة، ويشير الى تدابير التنمية الجديدة عند الحاجة إلى إطلاق جولة جديدة من الاستراتيجيات وخطط التنمية والسياسات. فضلاً عن أن وجود نظام رصد وتقييم متسقة وفعالة أمر ضروري لتوفير البيانات والمعلومات والأدلة المطلوبة لإجراء تقييم لتساقط الاثار، وتحليل التكلفة ، تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وأنواع التقييم الأخرى اللازمة لاستدامة التنمية .

ثانيا:- رافعة التحول الرقمي

عندما ننظر في تحديات القرن الحادي والعشرين وموجبات الحياة فيها وما تتطلبه من معارف ومهارات وخبرات ومعلومات ضرورية للعيش فيه، يجب أن نفكر في مطالب الابداع وضرورات الابتكار والتجديد والتفكير النقدي في أعلى مستوياته لمواجهة التحديات وحلّ المشكلات المكثفة عالية التعقيد كي نستطيع مواكبة متطلبات الحياة ومواجهة مستجداتها بشكل أفضل.

وهذه الرؤى تكشف أن معدل التغير التكنولوجي وحجم المعلومات يتزايد بسرعة غير مسبوقة. التقدم التكنولوجي في الاتصالات، والكمبيوتر، والذكاء الاصطناعي والتصنيع الآلي مع النمو الهائل في الهواتف الجوالة وشبكات التواصل الاجتماعي، ذات تأثير كبير على الاقتصادات في كل العالم, والابتكارات التكنولوجية يمكن أن تمكن بشكل كبير من فرص التنمية المستدامة، لكنها في الوقت نفسه يمكن أن تزيد من عدم المساواة. وتشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة ستفيد ذوي المهارات العالية، بينما يتوقع أن يواجه العاملين من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة في الوظائف اليدوية مزيدا من الضغوط في ميدان الأتمتة " UNDESA, 2017 "، في الوقت الذي تواجه النساء أيضًا حواجز وتحديات فريدة في الوصول إلى التقنيات الجديدة. ومع الاتجاهات التنموية الأخرى، تؤدي التطورات التكنولوجية على وجه الخصوص إلى تقدم مجموعات من الناس على حساب الأخرى.

ومهما يكن من أمر، يبدو أن تطور وإدارة وتأثير التقنيات الرقمية في جميع الثقافات وأنظمة الحكم لا يمكن استبعادها أو تجاهلها: التغيرات التكنولوجية تمثل مخاطر وفرص لـ تنمية مستدامة؛ وأن الملاحة في هذه الأجواء ترسمها القرارات التنموية المدروسة.

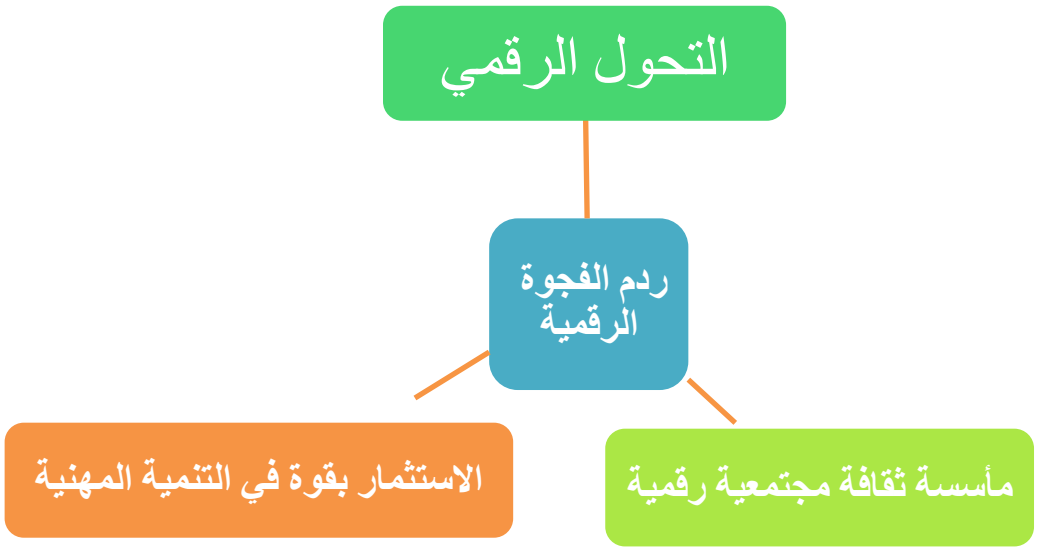

الشكل(3) يوضح كيفية التحول الرقمي
المصدر:- من إعداد الباحثة

ومن الشكل يتضح أن تطوير اقتصاد رقمي متقدم يكون من خلال تجسير وردم الفجوة الرقمية, يعمل بشكل رئيس من خلال التقنية الرقمية، ولاسيما التقنيات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة، ودعمه بالابتكارات والثقافات الرقمية والاستثمار بكل ما يسهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة والمضي قدماً ويكون عبر الخطوات التالية::-

1- تأهيل رأس المال البشري العراقي المتخصص لسد الفجوة الرقمية بنشر الوعي والمعرفة وتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع الرقمي من خلال إطلاق برامج تدريبية لحديثي التخرج في التقنيات التكنولوجية وإقامة حملات توعوية للطلاب والطالبات لتعريفهم بالتقنيات الرقمية الحديثة، وتأهيل الباحثين عن العمل وموظفي الدولة لمواكبة التحول الرقمي.
2- تعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير ودعم ريادة الشركات المحلية الرقمية بهدف توفير تنمية مستدامة رقمية.
3- رفع جودة ومساهمة قطاع الخدمات اقتصاديًا عبر تعزيز التجارة الإلكترونية ورقمنة قطاعي التعليم والصحة.
4- إنشاء بيئة حاضنة لجذب الاستثمار الرقمي وتأسيس الشركات الرقمية وتعزيز الابتكار والأمن الرقمي يمكن لهذه الحاضنات أن تعمل منشآت تجريبية تحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات تجارية رقمية.
5- تطبيق وتدريب صيانة وادامة العمل ضمن هذا المجال وذلك بالاعتماد على خبرات اجنبية ومحلية وتطوير الكوادر المحلية لتأخذ دورها في المستقبل وتصبح الركيزة في المجتمع الرقمي.
6- وضع خطة لتحسين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجيدة نسبيا ورفع نسب المؤشرات المتدنية وفق أسس علمية وعملية.
7- تعزيز دور التكنولوجيا في بناء القدرات الرقمية لتقوية أواصر التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية أسواق العمل الرقمية الشاملة.
8- زيادة انتشار وسرعة الإنترنت في جميع مناطق العراق بتسريع نشر البنية التحتية وتحسين الخدمات وتحسين الإنتاجية الصناعية من خلال تبني وتطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتي تدفع لإنشاء تنمية مستدامة رقمية.

ثالثا:- رافعة الجامعات المستدامة

رافعة من رافعات التنمية المستدامة تغطي الهدف الرابع التعليم الجيد ومدى الحياة وبذلك نستطيع تحقيق غاية الهدف الثامن توفير فرص عمل توائم التطور العالمي, ولتحقيق الجامعات المستدامة في العراق لابد من إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في البرامج والمناهج التعليمية الجامعية من خلال استحداث وتحديث البرامج التعليمية فضلا عن التخطيط الجامعي باتجاه المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة فضلا عن الدور الريادي الذي تتخذه الجامعة باعتبارها مناراً للمعرفة والفكر وفائدة للمجتمع بترسيخ المفاهيم الرئيسية للتنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية ، فضلا عن توظيف البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة, ويكون من خلال الآتي :-

1- خلق ثقافة مؤسساتية للاستدامة:- تشجيع الجامعات على الخوض في مضمار التعليم والبحوث وتبادل المعلومات لتحقيق الاستدامة .
2- زيادة الوعي تجاه التنمية البيئية المستدامة لتحقيق مستقبل مستدام بيئيا.
3- خلق تربية بيئية للخريجين من خلال دمج متطلبات التنمية المستدامة البيئية في مناهج التعليم. - محو الامية البيئية وذلك من خلال الدورات والمؤتمرات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتعليم الطلبة محو الامية البيئية لدى الطلبة وتطوير الممارسات

المؤسسية للجامعة من خلال وضع سياسات وممارسات النظام البيئي المؤسسي للحفاظ على الموارد وإعادة التدوير من خلال زيادة الكفاءة واستخدام الموارد المتجددة وتقليل إنتاج النفايات والمواد الخطرة.

4- التعاون المشترك بين التخصصات المختلفة حيث أن تعاون أعضاء هيئة التدريس والإداريين لتطوير المناهج المتعددة التخصصات والبحوث والمبادرات والعمليات وأنشطة التوعية التي تدعم المستقبل المستدام.

5- تعزيز الصحة الانتاجية وسلامة البنى التحتية للجامعة فضلا عن تعزيز صحة النظام البيئي والاهتمام بالتنوع الحيوي.

6- وضع مؤشرات للاستدامة التي من خلالها تمكن عملية المراقبة وإعداد التقارير والتحسين المستمر, وتبني استراتيجية الاستدامة في كافة برامجها التعليمية والبحثية.

ونستنتج مما سبق أن تحقيق متطلبات الجامعة المستدامة فإن حجر الزاوية لها هو خلق الشراكة الفاعلة المجتمعية مع الجامعة في تحقيق الشراكة الاستراتيجية الرائدة مع مؤسسات المجتمع بكافة اختصاصاته للإسهام في التنمية وتحقيق مجتمع ركائز المعرفة و بأطر مختلفة من بحوث ودراسات وندوات والمشاركة المعرفية المتبادلة مع المؤسسات المجتمعية لتكون مخرجات الجامعة محل ثقة المجتمع ويكون خريج الجامعة قادر على تحقيق التنمية بحكم ما تتاح له الفرص في سوق العمل من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات الجامعات بدعم البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار والتميز والإسهام الفاعل في قضايا المجتمع وحماية البيئة واستدامتها, وفي ضوء ماتقدم يمكن توصيف الجامعة المستدامة القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما مبين بالشكل التالي "ابتهاج اسماعيل يعقوب وزينه خضر عباس, 2019, ص13 ":-

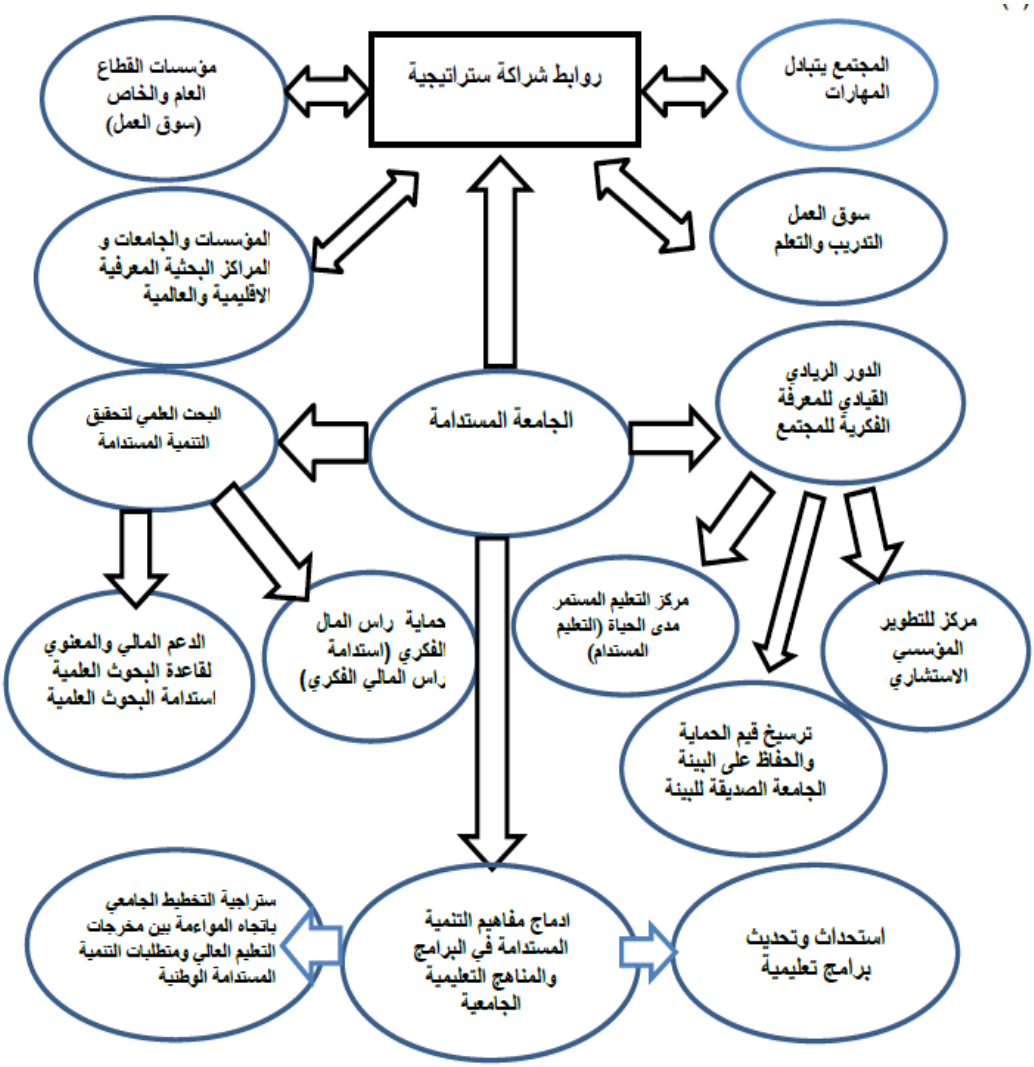

الشكل(4) قدرة الجامعة المستدامة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المصدر:- ابتهاج اسماعيل يعقوب وزينه خضر عباس, الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة, الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد, المؤتمر العلمي الدولي الثامن, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, 2019, ص13.

نلحظ من الشكل السابق أن التوجه نحو الجامعة المستدامة يتطلب مرتكزات من خلال بناء روابط شراكة استراتيجية مدروسة جيدا مع المجتمع سواء كانت مؤسسات قطاع العام او الخاص لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ونوعية الخريجين فضلا عن بناء أواصر التعاون بين الجامعة والمجتمع بغرض تبادل المهارات وتبني استراتيجية اكتساب الخبرات من أرض الواقع من خلال التدريب الطلبة مع بناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات والمراكز البحثية المحلية والاقليمية والعالمية لرفد الجامعة لكل ما هو معاصر.

رابعا:- رافعة ثورة في البيانات

لابد من توفر قاعدة رقمية – احصائية مستجيبة لمتطلبات التقويم وقياس الأثر والتأثير بما يضمن سلامة القرار التنموي ويعزز من فرص الاستثمار الكفوء في مجال تقويم أهداف التنمية المستدامة, ويكون ذلك من خلال:-

1- إعداد مرجع وطني لصناع القرار وواضعي السياسات التنموية المختلفة لغرض إيجاد الحلول الناجحة ومعرفة مستوى التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة وإعداد تقييم لما تم تحقيقه من إنجازات عند تطبيق الاستراتيجيات الوطنية.
2- ينبغي العمل على بناء القدرات الذاتية على تصميم سياسات التنمية وتنفيذها وتقويمها، وتحسين فاعلية مؤسسات الدولة وتسريع وتيرة الإصلاح المؤسساتي.
3- تحسين اتساق التخطيط للتنمية المستدامة بحيث تصبح البيانات مرشدا وهاديا لسياسات وخطط التنمية الوطنية.
4- تعزيز القدرات الإحصائية لتحسين المؤشرات الخاصة بالأهداف وتقليص الفجوة فيها، والاهتمام بتوفير بيانات مصنفة جغرافيا وعلى مستوى الجنس، فضلا عن بيانات أهداف التنمية المستدامة.
5- تطوير مصادر البيانات غير التقليدية من خلال اعتماد طرق مبتكرة لجمع البيانات ومن خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
6- تعزيز قدرات الرصد والتقييم والمساءلة.
7- تحديث قاعدة بيانات المؤشرات الإحصائية من أجل تتبع الأهداف ورصد التقدم المحرز لتصبح أدوات قياسية يمكن من خلالها إجراء عمليات الرصد التي تساعد على إجراء المقارنة الدولية والوطنية ودمج هذه المؤشرات ضمن الخطط والسياسات الدولية والسعي لتحقيق أولويات الأهداف.
8- اتخاذ خطوات عاجلة لردم فجوة البيانات الخاصة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، الأمر الذي يتطلب تحسين التعاون بين الوزارات المعنية وبناء القدرات الإحصائية المحلية والوطنية، وإيجاد آليات مستدامة وتشاركية لجمع البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتصنيفها محليا ووطنيا وعلى أساس مقاربة النوع الاجتماعي والبيئة والفئات السكانية.
9- يتطلب توفير قاعدة الأدلة الاجتماعية والاقتصادية (بما في ذلك بيانات التجارة وبيانات المالية) والمناخ والهيدرولوجيا والصحة وخسائر الكوارث وأنواع أخرى من البيانات اللازمة إجراء تحليل واقعي للمخاطر، (نوعي أو كمي أو كلاهما). كما أن فهم التهديدات المحتملة لأهداف التنمية عبر مجموعة من القطاعات تتطلب توفير بيانات عن تلك القطاعات (تبعياتها والاعتماد المتبادل بينها) وتشخيص التهديدات المتعددة ومستويات الضغط الواقع عليهم لاختبار حساسيتها، ونقاط الهشاشة لديهم.

خامسا:- رافعة الموازنة التشاركية

تعدّ الموازنة التشاركية هي الية تجمع بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، تسمح للمواطنين بمناقشة وتقرير تخصيص الموارد المالية المحلية وتوجيه السياسات العامة بهدف تعزيز التنمية المستدامة، بما يلبي احتياجات الناس وتوقعاتهم, وبهذا المعنى فهي أداة متقدمة لتطبيق الديمقراطية, ويكون ذلك من خلال الآتي:-

1- لابد من توسيع نطاق الاهتمام المجتمعي بالموازنة، اذ ان كسب المزيد من الأفراد والمنظمات غير الحكومية وفروع النقابات والاتحادات المهنية والعمالية يعد خطوة مهمة لحشد أصحاب النفوذ الجزئي للمساعدة في توسيع نطاق المهتمين بالموضوع والحصول على أفكار جديدة ومشاركة الرؤى والتصورات على نطاق أكثر سعة.
2- حشد الجهود لكسب المؤيدين لفكرة تخطيط الموازنة، وعلى المشاركين تكثيف قراءاتهم عن الموازنة التشاركية، والاطلاع على تجارب بعض الدول، وتحديد أهدافهم من الاشتراك في عملية التخطيط المنشودة.
3- يجب أن يتم عقد اتفاق مكتوب بين المنظمات الشبابية ومجلس المحافظة والمحافظ للإسهام في عملية تخطيط الموازنة المحلية على وفق مبدأ المشاركة, وينبغي تدعيم ثقافته المنظمات الشبابية وتحسين معلوماتهم فيما يتعلق بالمشروعات التنموية، وفرص التنمية المتاحة في محافظتهم، ومن المهم إدارة المجموعة بشفافية ومهنية وحثهم على المشاركة الفاعلة.
4- لابد من انشاء موقع الكتروني يعنى بمشاركة الشباب يوفر الموارد التدريبية والتعليمية وكيفية إدماج الشباب في الأطر اللامركزية، وتعزيز دورهم في تخطيط الموازنة المحلية، ويقدم لهم النصائح والإرشادات.
5- ينبغي أن تتواءم عملية إعداد الموازنة مع الخطة الإستراتيجية للحكومة في رؤية العراق 2030 من خلال تخصيص مبالغ مالية كافية لتحويل العراق الى بلد تنموي مستدام يواكب التطورات العالمية.
6- ضرورة أن تكون الموازنة التشاركية متطابقة مع البرنامج الحكومي للورقة البيضاء أي إعادة النظر في الموازنة الاستثمارية على وفق ما جاء في الورقة البيضاء على أساس عمر المشروع لمنع حصول تلكؤ في حال تأخر إقرار الموازنة إذ يعتبر مشروع الموازنة هو المكان الأفضل لتمرير سياسات الإصلاح من خلاله إلى بلد تنموي مستدام.
7- يجب رفع تخصيصات الأموال التي تقدم الى الوزارات الداعمة للتنمية المستدامة حيث انها لم تكن بالمستوى المطلوب في السنوات السابقة, وتشجيع الشراكة مع

الجهات الحكومية لتحقيق الأهداف التنموية والإستراتيجية والتشغيلية والمالية.

8- تبسيط عملية إعداد الموازنة وجعلها أكثر دقة وسهولة، وإعداد دليل استرشادي واضح ومحدد لتحقيق الشفافية في إعداد الموازنة, وجعل الموازنة المسا ر الداعم للتنمية المحلية المستدامة.

9- أتمتة الموازنة من خلال تبني نظام قاعدة البيانات التقنية والتحول للنظام الآلي في إعداد وتنفيذ الموازنة من اجل ربط الأهداف التنموية طويلة وقصيرة المدى بسهولة مع الموازنة وتوفير أدوات وإجراءات الإعداد للإدارات المالية وتحديد أولويات الأنشطة.

وأخيراً لا بد أن تأخذ الجهات المعنية بهذه الرافعات وصانعي القرار عند وضع أي خطة إصلاح تنموي بنظر الحسبان الظروف المحيطة في المشكلة وفهم أسبابها حتى يتمكن صانعي القرار من اتخاذ هذه الرافعات والمقترحات بطريقة أكثر ديناميكية وقابلية للتنفيذ بصورة واقعية وحقيقية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا:- الاستنتاجات

1- اتضح من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة انخفاض قيمة دليل الإنجاز لركائز التنمية (الناس – الازدهار- الكوكب - السلام - الشراكة),والبالغة 24.635% في العراق .

2- ألقت جائحة كورونا بظلالها على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في العراق خلال فترة قصيرة حيث كشفت عن ضعف النظم الصحية والاقتصادية غير القادرة على استيعاب الصدمات المفاجئة.

3- حقق العراق خلال المدة 2019 – 2020 تقدما متواضعا في مؤشرات التقدم بأهداف التنمية المستدامة, إذ حقق العراق خلال عام 2020 مؤشر بلغ 63,1 محافظاً على أدائه فوق المتوسط وجاء في المرتبة 117 من أصل 166 دولة,

4- ان العراق يواجه تحديات رئيسية في تسعة أهداف وهي (2 – 3 – 5 – 8 – 9 – 10 – 14 – 15 – 16), وتحديات كبيرة في ثلاثة أهداف وهي (4 – 6 – 11), فيما لا تزال التحديات قائمة في خمسة أهداف هي (1 – 7 – 12 – 13 – 17) .

ثانيا:- التوصيات

1- فهم الترابط الداخلي لخطة عام 2030 حيث تدعو خطة عام 2030 إلى تنفيذ متكامل، من خلال الإقرار بأن التنمية والسلام وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة ويعزز كلّ منها الآخر, وهي تستند إلى الطبيعة المترابطة وغير القابلة للتجزئة التي تتسم بها الأهداف السبعة عشر, ويسهم المنهج التحويلي للأمن البشري في توفير "خطة عمل" شاملة للعراق لكي تترجمها إلى سياسات وطنية تحقق تحسينات ملموسة في حياة الناس, وإضافةً إلى ذلك يوفر توجيها شاملاً لوضع السياسات عن طريق تحديد وسائل التنفيذ وإنشاء آليات للمتابعة والاستعراض.

2- لابد من معالجة مواطن الضعف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الآفاق على المدى الطويل في العراق كونها من الدول المتأثرة بالأزمات العالمية (الاقتصادية – والصحية – والسياسية), ومعالجةُ أوجه الضعف التي يعانيها العراق وسبل التغلب على هذه التحديات ويكفل ذلك الانتقال الشامل إلى التنمية المستدامة, وينبغي لصناع القرار أن ينظروا في إدراج الفئات الضعيفة والهشة والفقراء من السكان والنازحين داخليا في خطط أهداف التنمية المستدامة.

3- على الحكومة رفع نسبة تخصيصات الموجه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة كالتربية والتعليم والصحة والبيئة، والجامعات المستدامة كخطوة مهمة لتحقيق ركائز التنمية المستدامة

4- تعزيز النهج التشاركي الذي يقوم على التعاون الدولي والجمع بين الجهات الفاعلة لتحقيق نتائج إيجابية ,في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموما في العراق يتطلب رؤية مشتركة تسعى إلى القضاء على الانعزال ومدّ الجسور بين المساعدة القصيرة الأجل وتنمية وسلام طويليّ الأجل, وتوفير مرجع لمختلف الجهات الفاعلة المعنية من شأنه أن يسهم في الرؤية المشتركة المتمثلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصادر

1- يعقوب , ابتهاج اسماعيل, وعباس , زينه خضر, الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة, الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد, المؤتمر العلمي الدولي الثامن, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, 2019.

2- تقرير لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ، نيويورك ،2020.

3- جمهورية العراق , وزارة التخطيط, التقرير الطوعي الثاني , 2021.

4- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية, 2019.

5- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، عام 2020.

6- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , التقرير الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة , قسم إحصاءات التنمية البشرية, 2020.

7- مجلس النواب , دستور جمهورية العراق , الطبعة الخامسة , بغداد , 2011 .

8- Sachs, J, Schmidt – Traub ,G , Lafortune, G, Fuller, G , 2019, Sustainable Development Report 2019, New York,

9- UNDESA (2017) World population prospects: the 2017 revision. Key findings and advance tables New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs.